اليمن

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	29.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	27.6
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار)[أ]	18.8
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)	52.2
معدل الفقر الوطني[أ]	48.6
رقم جيني القياسي[أ]	36.7
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	92.4
العمر المُتوقع عند الولادة، السنوات[ج]	66.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(أ) أحدث قيمة (2014)، على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016).
(ج) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017).

أدى الصراع العنيف في اليمن إلى إصابة اقتصاده بالشلل وخلق أزمة إنسانية في أنحاء البلاد. وعلى الرغم من وجود علامات على انخفاض حدة أزمة الاقتصاد الكلي، منذ أواخر عام 2018، فإن الأوضاع الإنسانية ما زالت وخيمة، حيث يفتقر ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع السكان إلى المعونات الغذائية وغيرها من أشكال المساعدات، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة. وتعتمد الآفاق الاجتماعية الاقتصادية لليمن إلى حد كبير على توقف الأعمال العدائية وتجديد الرؤية السياسة للبلاد.

أحدث التطورات

أدى الصراع العنيف في اليمن إلى تعطل شديد في النشاط الاقتصادي وصادرات المواد الهيدروكربونية، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية، وتعليق الخدمات العامة الأساسية على نطاق واسع. وتسبب فقد حصيلة صادرات النفط في نقص حاد في النقد الأجنبي، كما انخفضت الإيرادات الحكومية بشدة. وقد أدى هذا، بالإضافة إلى تفتت مؤسسات الدولية، ومن بينها البنك المركزي اليمني، إلى توقف معروض النقد الأجنبي اللازم للواردات الأساسية ودفع رواتب القطاع العام، الأمر الذي أذكى التضخم وفاقم الأزمة الإنسانية.

ولكن بدأت تظهر على الاقتصاد اليمني، في أواخر عام 2018، علامات الاستقرار، بفضل دعم ميزان المدفوعات بالمساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية، والتعافي التدريجي في إنتاج النفط والغاز، الذي كان على شفا التوقف لدى نشوب الصراع في مارس/آذار 2015. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي دخل الحيز الإيجابي في عام 2018، مسجلاً نهاية الانكماش التراكمي في الناتج الذي زادت نسبته على 40% خلال الفترة من 2014 إلى 2017. ومع ذلك، فعلى الرغم من تزايد إنتاج النفط، فإن مستواه لا يزال أقل كثيراً مما كان عليه قبل اندلاع الصراع، وفي الوقت نفسه، فإن الأعمال العدائية الجارية منذ أمد طويل، والدمار واسع النطاق الذي طال البنية التحتية لا يزالان يعرقلان النشاط الاقتصادي، على نحو حرم أعداداً كبيرة من اليمنيين من مصدر دخل منتظم.

كما أسهم التقدم المحرز في إدارة المالية العامة عام 2019 أيضاً في تحسن ظروف الاقتصاد الكلي؛ فلأول مرة منذ عام 2014، تضع الحكومة موازنة عامة، وتقدم تعهداً باستئناف دفع المعاشات التقاعدية والرواتب لجميع الموظفين الحكوميين، بما فيهم المعلمون، وأخصائيو الرعاية الصحية، في جميع أنحاء البلاد. ويمثل هذا خطوة مهمة على طريق استعادة القدرة الشرائية للأسرة، والقضاء على الحرمان من الخدمات المقدمة، وبالنظر إلى حجم القطاع العام في الاقتصاد، فمن شأن ذلك أن يخفف من أزمة السيولة والضغوط التضخمية. ولكن، على الرغم من حصول جميع المتقاعدين بالفعل على معاشاتهم، لم يحصل كل الموظفين الحكوميين على رواتبهم؛ فقد تأخر صرف رواتب ما يقرب من 25% من العاملين بسبب نقص الإيرادات. وفي ضوء استمرار ضعف العائدات النفطية، فمن المرجح أن يقيد هذا مسعى الحكومة إلى تحقيق خطة إنفاقها الطموحة، مع حماية دفع الرواتب إلى جميع الموظفين الحكوميين في الوقت ذاته. كما تشكل بيئة الصراع المفتتة وعدم الاستقرار السياسي تحدياً ضخماً يعوق تنفيذ الإنفاق الرأسمالي.

وكان بالإمكان كبح جماح التضخم بفضل وديعة السعودية التي بلغت قيمتها ملياري دولار، والمنح النفطية، وزيادة حصيلة الصادرات، الأمر الذي أتاح للبنك المركزي اليمني توفير العملات الأجنبية لتمويل الواردات الأساسية. كما ساعدت الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية في استقرار سعر صرف النقد الأجنبي. وعلى الرغم من الانخفاض التدريجي في قيمة الريال اليمني، فإنه متداول على نطاق واسع على نحو يتماشى مع مسار التضخم. وساعد الإجراء الجديد الذي اتخذه البنك المركزي اليمني، المتمثل في دعم سعر الصرف للواردات الغذائية، في تحقيق استقرار سعر الصرف. ولكن الوديعة السعودية، التي مولت هذه الترتيبات، على وشك النفاد.

وهذا التحسن في ظروف الاقتصاد الكلي لم يترجم بعد إلى تخفيف حدة الفقر والمعاناة الإنسانية. فهناك قرابة 20 مليون يمني يواجهون انعداماً شديداً وحاداً في الأمن الغذائي، وهناك 5 ملايين شخص تقريباً يعانون من المجاعة أو ظروف شبيهة بالمجاعة. وتشير المسوح الأخيرة التي أجراها برنامج الأغذية العالمي إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من الحرمان من أي من الخدمات الأساسية بلغت 90% تقريباً، وفي بعض المحافظات، لم يكن هناك شخص واحد من المستجيبين تقريباً إلا وأفاد بمعاناته من شكل واحد على الأقل من أشكال الحرمان. كما أن تعطل شبكات الصرف الصحي، والصعوبة في الحصول على مياه الشرب المأمونة تسهم في انتشار الكوليرا في عام 2019، الأمر الذي يزيد من تعقيد الوضع الإنساني المتردي فعلياً في اليمن.

الآفاق المستقبلية

تتسم الآفاق الاقتصادية في عام 2019 وما بعده بالغموض وتتوقف إلى حد كبير على الوضع السياسي والأمني. وتقع ظروف الاقتصاد الكلي المتحسنة بشكل عام تحت ضغوط

الشكل 1 الجمهورية اليمنية / المالية العامة

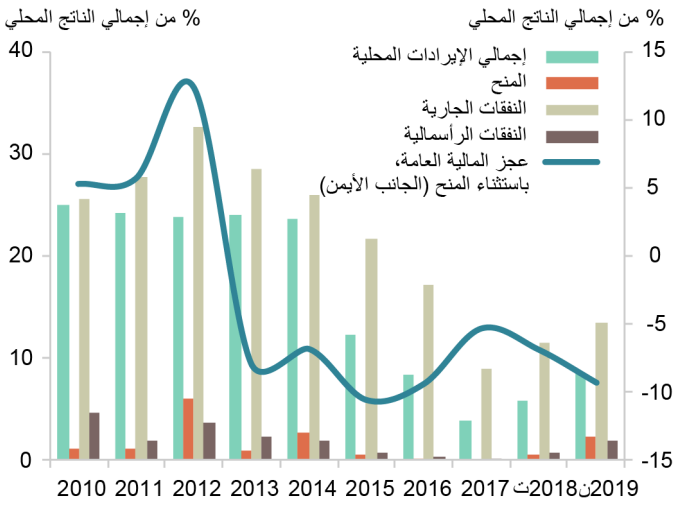

المصادر: السلطات اليمنية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

الشكل 2 الجمهورية اليمنية / الأسر المعيشية التي تعاني من الحرمان في اليمن (يوليو/تموز 2019)

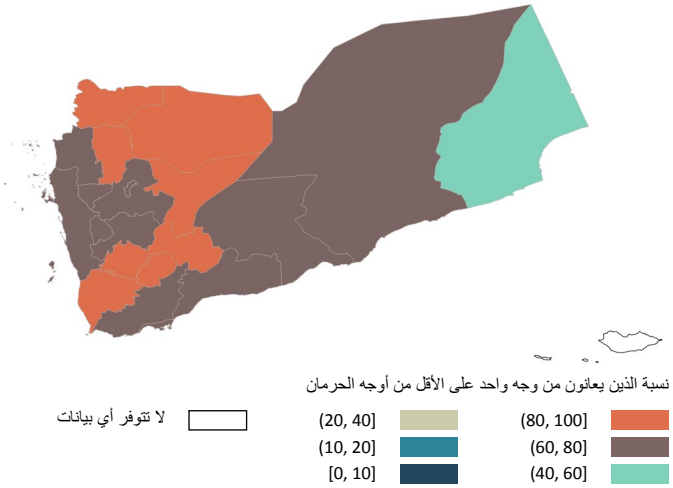

المصادر: برنامج الأغذية العالمي.

متجددة تتمثل في نشوب أعمال العنف في العاصمة المؤقتة عدن. وإذا نجحت جهود المصالحة في الجنوب، فمن الممكن أن يستمر تحسن الاقتصاد الكلي في النصف الأخير من عام 2019، بفضل الزيادة التدريجية في إنتاج الهيدروكربونات والاستمرار في دفع الرواتب إلى العاملين في القطاع العام. وبإمكان الاقتصاد أن ينمو بمقدار يتراوح من 2% إلى 2.5% سنوياً على مدى العامين المقبلين، وهو ما يعد أقل بكثير من المعدلات اللازمة لإعادة الإعمار أو التصدي لتحديات التنمية البشرية. وسيستمر التضخم معتدلاً، إذا استطاع الدعم المقدم من الجهات المانحة أن يساعد في منع تسييل العجوزات المالية، وإذا ما سمح توفر النقد الأجنبي والأوضاع الأمنية (ولا سيما في أكبر الموانئ البحرية في الحديدة) باستيراد الأغذية وغيرها من السلع الضرورية الأخرى. وفي ظل توقع استنفاد الوديعة السعودية بحلول نهاية عام 2019، فمن الأهمية البالغة حشد المزيد من المساعدات الخارجية لدعم استيراد ما يكفي من المواد الأساسية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

المخاطر والتحديات

ثمة مخاوف من أن تؤثر الاضطرابات السياسية والأمنية الأخيرة في عدن على مؤسسات الدولة العامة الكائنة بالمدينة، بما في ذلك تلك المنوط بها شؤون الإدارة الاقتصادية – والتي تعاني بالفعل من التفتت من جراء انفصالها عن صنعاء، ولا تزال البيئة التشغيلية للحكومة المعترف بها وشركاء التنمية في المستقبل القريب غير واضحة. وقد تؤدي زيادة التدهور في الظروف الأمنية في عدن إلى تعطيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وتنفيذها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة في التقدم المحرز خلال الشهور الأخيرة.

الجدول 2 الجمهورية اليمنية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2016	2017	2018	2019 ت	2020 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	-9.4	-5.1	0.8	2.1	2.0
الاستهلاك الخاص	0.1	1.3	-3.2	-1.0	3.3
الاستهلاك الحكومي	-26.7	-31.7	15.1	9.9	-11.2
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	-24.8	37.6	174.9	44.2	12.7
الصادرات، السلع والخدمات	-67.5	4.4	34.9	25.5	58.6
الواردات، السلع والخدمات	-5.2	15.3	5.3	4.4	16.4
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	-10.2	-4.9	0.9	2.1	2.0
الزراعة	-5.6	-5.7	0.7	2.0	1.9
الصناعة	-21.2	-2.5	1.3	8.4	6.9
الخدمات	-5.6	-5.7	0.7	-1.5	-1.1
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	21.3	30.4	27.6	14.7	35.5
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.2	-0.2	-1.8	-4.2	1.0
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-9.3	-5.3	-6.3	-6.8	-6.7

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملحوظات: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.